اللاجئون السوريون.. ضيوف غير مرحب بهم في تركيا

نورجان بايسال
كاتبة تركية

تم وصف السوريين الذين وفدوا إلى تركيا قبل تسع سنوات، بعد اندلاع حرب أهلية في بلادهم، بأنهم "ضيوف" من قبل الحكومة التركية. وعلى الرغم من أن وضع اللاجئين السوريين، 3.6 مليون سوري في البلاد، تغيّر لاحقا، إلا أن رؤيتهم كضيوف قد تم حفرها في أذهان شعب تركيا.

يتم تداول معلومات كاذبة عن السوريين في تركيا خاصة من قبل شرائح المجتمع العنصرية، وهناك ديموغرافية تؤمن بمثل هذه المعلومات المضللة، وتريد أن تنتهي فترة إقامة السوريين كضيوف في البلاد

وتعد تركيا من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 اللاحق، لكنها تحافظ على قيود جغرافية على اللاجئين تم رفعها لاحقا من قبل الدول الموقعة الأخرى. تحتفظ أربع دول فقط بهذا القيد، الذي ينص على أن أيّ شخص قادم من خارج أوروبا لا يُمنح وضع اللاجئ. ولكن تركيا ليست موطنا حتى لحوالي 50 ألف لاجئ رسمي، لذا فإن وضع "لاجئ" لا يكاد يغادر البلاد أبدا.

تمنح تركيا وضع اللاجئ المشروط لأولئك القادمين إلى البلاد من خارج أوروبا. وأولئك الذين يأتون من إيران وأفغانستان والعراق والدول الأفريقية يحظون بمثل هذا التصنيف. ما يعنيه هذا الوضع هو أن هؤلاء المهاجرين يتم تسجيلهم من قبل وزارة الداخلية والأمم المتحدة للانتظار في تركيا حتى يتم قبولهم كلاجئين رسميين في دولة أخرى. ويمكن أن تستمر فترة الانتظار هذه سنوات.

وخلال هذا الوقت الطويل، يوضع المهاجرون في ما يسمى بـ"مدن تابعة"، ولا يحق لهم الاستقرار حيثما يشاؤون. يجب عليهم إثبات أنهم موجودون في أيّ مكان تم تعيينهم فيه من قبل الحكومة عن طريق تسجيل الدخول إلى مكاتب الحاكم المحلي مرتين في الشهر. وحتى إذا كان عليهم التقدم للحصول على تصاريح العمل، فمن الصعب عليهم الحصول على تصريح. ومع ذلك، يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية.

الفئة الثالثة للمهاجرين في تركيا يطلق عليهم اسم "الحماية الثانوية". ولكن لا يتضح بعد من هم هؤلاء الذين ينتمون إلى هذه الفئة، أو حتى لمن يتم منحها. وبشكل قاطع، هذه الفئة مخصصة لأولئك الذين لا يتناسبون مع أيّ من الفئتين الأخريين، والذين ستكون حياتهم مهددة إذا عادوا إلى منازلهم.

ومع ذلك، لم يتم تضمين السوريين في أيّ من هذه الفئات الثلاث عند وصولهم، وتم إنشاء فئة جديدة للمجموعة التي تعيش في ظل الضيافة: حالة الحماية المؤقتة. يتطلب هذا الوضع من الدولة المضيفة "فتح حدودها، وعدم إعادة اللاجئين مرة أخرى، وتلبية الاحتياجات الأساسية" لهم. وفي عام 2014، بعد تشكيل هذا الوضع، أنشأت تركيا "المديرية العامة لإدارة الهجرة" كمؤسسة حكومية وحيدة تتعامل مع هذه التركيبة السكانية.

مطلوب من كل مؤسسة تجارية في تركيا دفع الضرائب. السوريون ليسوا استثناء أو يتلقون معاملة خاصة في هذا الشأن.

● "يمكن للسوريين الحصول على تصريح عمل، والعمل في أي مكان يرغبون فيه". خطأ!

يطلب صاحب العمل تصريح عمل من الموظف. المواطن الأجنبي ليس لديه السلطة التلقائية للحصول على تصريح عمل. علاوة على ذلك، إذا رغب صاحب عمل تركي في توظيف مواطن أجنبي، فيجب أن يكون قد وظّف عنده على الأقل خمسة مواطنين أتراك.

وعلى الرغم من مرور عدة سنوات، لم يتغير وضع السوريين كضيوف في جوهره. التقارير في وسائل الإعلام التركية بأن اللاجئين السوريين مُنحوا الجنسية – مثل الكثير من التقارير حولهم – لا تعكس الحقيقة. ووفقا للأرقام الحكومية الرسمية منذ مايو 2020، فإن عدد السوريين في تركيا هو حوالي 3 ملايين ونصف المليون، يعيش منهم 63 ألفا في المخيمات.

وقد تم منح 110 آلاف سوري الجنسية التركية، وفقا لبيانات وزارة الداخلية، بينما عاد 402 ألف سوري إلى وطنهم.

لا تمنح تركيا، على عكس الدول الأوروبية، الجنسية التلقائية للأفراد الذين عاشوا في البلاد لمدة خمس سنوات.

يمكن لأي أحد أن يفحص تفاصيل هذه البيانات على الموقع الإلكتروني الخاص بـ"جمعية اللاجئين" ومقرها إسطنبول. توضح المنظمة المفاهيم الخاطئة الشائعة حول اللاجئين السوريين، وفي ما يلي نسرد القليل منها:

● "أصحاب الشركات الصغيرة السورية لا يدفعون الضرائب". خطأ!

● "السوريون يتقاضون راتبا من الحكومة". خطأ!

لم تعط الدولة التركية في الماضي ولا اليوم السوريين راتبا شهريا من مواردها الخاصة.

● "يمكن للسوريين دخول الجامعة دون اجتياز امتحان قبول". خطأ!

لا يوجد فرق في متطلبات دخول السوريين إلى الجامعات الخاصة أو الحكومية. يعد امتحان القبول الإلزامي بالجامعة شرطا ضروريا لدخول المهاجرين إلى الجامعة.

يتم تداول هذا النوع من المعلومات الكاذبة عن السوريين في تركيا، وخاصة من قبل شرائح المجتمع القومية والعنصرية. ولسوء الحظ، هناك ديموغرافية تؤمن بمثل هذه المعلومات المضللة، وتريد أن تنتهي فترة إقامة السوريين كضيوف في البلاد. نسمع في الكثير من الأحيان عبارات موجهة إلى السوريين في تركيا من جميع شرائح المجتمع تقريبا، مثل "إذا كانوا ضيوفا، يجب عليهم التصرف على هذا النحو"، أو "هؤلاء ضيوف لا يغادرون أبدا".

تم الاحتفال في 20 يونيو الماضي باليوم العالمي للاجئين. ويُعتقد أن تركيا قد انتهزت الفرصة لتشرح ماهية ضيفها الكريم على المنصات الدولية، بينما يعمل مئات الآلاف من السوريين والأفغان والإيرانيين في البلاد في ظروف غير آمنة ويواجهون تمييزا مخزيا ولا يزال يتم استغلال النساء والأطفال السوريين.

ولكن في الواقع، انتهك مالك هذا المنزل منذ فترة طويلة حقوق ضيوفه، وجعلهم يعملون بأجور متدنية، ورفع في ثمن الإيجار.

لقد حان الوقت للتخلي عن هذا الحديث عن الضيوف والمضيفين، وبدلا من ذلك وجب التركيز على الاحتياجات الأساسية لهؤلاء المهاجرين الذين فروا من الحرب والموت والجوع للوصول إلى الأراضي التركية.

ضرورة الحسم العسكري في اليمن

عبدالرحمن الطريري
كاتب سعودي

تؤكد إدانة أعضاء مجلس الأمن الدولي الغارات التي شنتها الميليشيا الحوثية، واستهدفت من خلالها المواقع المدنية في المملكة بالطائرات من دون طيار والهجمات بالصواريخ الباليستية، الموقف الدولي الموحد تجاه انتهاكات وتجاوزات هذه الميليشيا للقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية.

حيث يجمع الموقف الدولي على رفض الاعتداءات الحوثية المتكررة على الأهداف المدنية في المملكة، والمطالبة بالالتزام بالوقف الفوري للأعمال العدائية، فاستمرار هذه الاعتداءات يؤكد طبيعة الميليشيا الحوثية بأنها ذراع عسكرية، ترتبط عضويا بالحرس الثوري الإيراني، ولا تتمتع بأي استقلالية في القرار.

الحوثيون رفضوا القبول بوقف إطلاق النار، الذي عرضه التحالف في أبريل الماضي والتزم به، ومارسوا عشرات الخروقات لوقف إطلاق النار، واستمروا في الاعتداء على أهداف مدنية داخل المملكة وفي الأراضي اليمنية.

ولا يمكن أخذ تصعيد الحوثيين بشكل مستقل عن الاستراتيجية الإيرانية للعام 2020، والتي بنيت على أساس الانتقام من تصفية قاسم سليماني مطلع العام الجاري، خاصة مع الانتشار الكبير لفايروس كورونا في الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي وجود فرصة سانحة لإخراج الأميركيين من المنطقة، والأهم إخراج الرئيس دونالد ترامب من البيت الأبيض، على أمل أن يعيد جو بايدن أيام الود التي عاشها النظام الإيراني إبان فترة أوباما.

الحوثيون، على الرغم من الظروف الإنسانية والمعيشية الصعبة التي يعانيها أبناء الشعب اليمني، يواصلون دون أدنى شعور بالمسؤولية عرقلة الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات، ورفض التجاوب مع المقترحات التي تمّ التوصل إليها عن طريق أطراف الوساطة، ويستمرون في السيطرة على ميناء الحديدة بخلاف ما أقروا به في اتفاق ستوكهولم، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

كما أن استمرار سيطرتهم على ميناء الحديدة، يعطل تطبيع الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، عبر تحكمهم في تدفق السلع والاستيلاء على الإيرادات الجمركية الموجهة لسداد رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة إلى تعنتهم حول الكارثة البيئية المحتملة من ناقلة النفط التي لم تتمّ صيانتها منذ 2014، وعدم سماحهم للخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة بالوصول إلى مكان الناقلة لتقييم حالتها، وإجراء أي إصلاحات عاجلة، وتقديم توصيات بالاستخراج الآمن للنفط من الناقلة وضمان التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

بينما سعت المملكة خلال العام الجاري للعمل على محورين في اليمن، الأول هو توحيد صف اليمنيين وحل أي خلافات بين الحكومة الشرعية برئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي، والمجلس الانتقالي الجنوبي، بحيث تنصب الجهود على تحرير اليمن من الانقلاب الحوثي، وتخليصه من الأجندة الإيرانية، التي لا ترى اليمن أبعد من عاصمة جديدة تسيطر عليها طهران، ويدير شؤونها الحرس الثوري وحزب الله اللبناني.

على الرغم من الظروف الإنسانية الصعبة التي يعانيها أبناء اليمن يواصل الحوثي دون أدنى شعور بالمسؤولية عرقلة الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات ورفض التجاوب مع المقترحات التي تم التوصل إليها عن طريق أطراف الوساطة

وعملت المملكة أيضا على نشر مراقبين لوقف إطلاق النار تابعين للتحالف في أبين وعدة محافظات جنوبية، على أن يقدر اليمنيون أنفسهم هذه الرعاية، بالتجاوب معها والعمل على تنفيذ بنود اتفاق الرياض، الذي تأخرت عدة أطراف في تطبيقه على الأرض.

كما بذلت المملكة بالتعاون مع المانحين الدوليين جهودا كبيرة لمعالجة الوضع الإنساني في اليمن، ودعم الجهود المبذولة لمنع انتشار فايروس كورونا بين الأشقاء اليمنيين في جميع المحافظات اليمنية دون استثناء. حيث تدرك المملكة الضعف والتردي الذي لحق بالبنية الصحية في اليمن، خاصة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين، حيث فقدت أكثر من 65 في المئة من تجهيزاتها نتيجة تعامل الحوثيين البدائي مع المنشآت الصحية.

ويوم الاثنين الماضي سلط وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، برفقة براين هوك، الممثل الأميركي الخاص بشؤون إيران وكبير مستشاري السياسات لوزير الخارجية الأميركي، الضوء على الممارسات الإيرانية في المنطقة، والتي يعد الحوثي أحد تفاصيلها، وشملت تلك الممارسات اعتداءات متكررة على السفن في الخليج العربي، واستهدفت العراقيين والقواعد العسكرية داخل الأراضي العراقية.

يضاف إلى ذلك كله، دعم آيات الله نظام بشار الأسد، الذي قتل أكثر من نصف مليون مواطن، وهجر أكثر من 12 مليون آخرين. وصولا إلى الميليشيا التي تمثل جوهرة التاج الإيراني الإرهابي، وهي حزب الله اللبناني، الذي سلب لبنان كل ما يتميز به من قدرات سياحية ومصرفيه، ولم تسلم منه الصحافة الحرّة والإعلام.

وتناول الجبير وهوك الخطر الكبير الذي قد تتعرض له المنطقة في حالة رفع حظر تصدير الأسلحة إلى إيران، أكتوبر القادم، كما ينص الاتفاق النووي، حيث من المتوقع أن تزيد عدائية إيران والميليشيات التابعة لها. وأوضح الجبير أن إيران ستصبح أكثر عدائية في حال رفع حظر التسلح عنها، فهي المزود الرئيسي لمنظمات إرهابية بالسلاح، مثل حزب الله والحوثيين.

وخلال اللقاء عرض الجبير الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على المواقع المدنية في السعودية، وقدم أدلة تنفي أيّ روايات عن قدرة الحوثيين على الصناعات العسكرية، وتؤكد أن جميع الأسلحة التي يطلقها الحوثيون هي صناعة إيرانية، وصلت إلى اليمن في مخالفة للقرار الأممي 2216، وبدعم تقني على الأرض من عناصر حزب الله اللبناني.

ولأن القرار الذي سيتخذ في أكتوبر القادم غير مضمون، في ظل تباين كبير في وجهات النظر بين واشنطن من جهة، وبكين وموسكو من جهة أخرى، رغم التنديد القوي من قبل روسيا باستهداف الأراضي السعودية من قبل الحوثيين، ستبقى الكرة في ملعب الشرعية وباقي القوى العسكرية الموالية، وعلى رأسها المجلس الانتقالي، لحسم المعركة مع الحوثي عسكريا قبل أكتوبر القادم، وعدم الدخول في مرحلة من الاحتمالات قد لا تكون في صالحهم إذا ما نجحت إيران في رفع حظر استيراد الأسلحة ونجحت في تزويد الحوثيين بأسلحة نوعية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk